

جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البصرة  
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

# أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013) دراسة قياسية

اعداد الباحثان

المدرس  
سكنه جهيه فرج الثعلبي  
علوم اقتصاد

المدرس  
ساهرة حسين زين الثعلبي  
علوم احصاء

## الملخص:

تهدف الدراسة الى تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الناتج الوطني الاجمالي في دولة قطر خلال المدة (1989-2013).

تم تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة الحالية باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي لقياس أثر وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ونمو الإنفاق الحكومي ونمو العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي بوصفها متغيرات مفسرة على معدل النمو الاقتصادي Y (الناتج الوطني الاجمالي) بوصفه متغيراً معتمداً بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) لقياس هذه العلاقة. وخلصت الدراسة الى ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دوراً معنوياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي (الناتج الوطني الاجمالي) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. لذا نوصي بالاهتمام المتواصل في دعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب التدفقات لأكبر استثمارات اجنبية مباشرة وكذلك دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية، فهو يؤدي بدوره الى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما انه يقلل من الاستيرادات.

## Abstract:

The study aims to determine the usefulness and feasibility of direct foreign investments in the host countries and evaluate the performance of foreign direct investment and its role in GNP growth in Qatar during the period (2013-1989). The special time-series analysis of the present study using descriptive analytical method, and the method of statistical standard for measuring the impact and the relationship of some economic variables such as foreign direct investment flows and growth government spending and the growth of employment and the growth of economic openness variables as explained on the economic growth rate Y (gross national product) as the dependent variable based on the logic of economic theory, was used method of least squares two-stage (2.SLS) to measure these relationship. The study concluded that foreign direct investment morally and influential role in the economic growth (gross national product) This is consistent with the logic of economic theory. Therefore, we recommend continuing interest in supporting the foreign trade sector, especially the export sector in order to attract flows of the largest foreign direct investment as well as support for labor-intensive export industries, it in turn leads to increased export capacity and provides jobs for the citizens as it reduces imports.

## المقدمة:

تعد الاستثمارات الأجنبية إحدى روافد الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، لقد كانت الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم. فيؤدي الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في تفعيل التجارة العالمية إذ يوفر للمؤسسات التجارية أسواقاً جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد فتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب مساهمته في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الإيجابي في سد فجوة بين المدخرات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلاً عن التقنيات المؤسسية ومهارات الإدارة. ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعاً قوياً للتطوير الاقتصادي.

وتكون الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية معتمدة على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وإيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد فضلاً عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين للتعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج الوطني الإجمالي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013)، ومن ثم بيان مدى نجاح التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دولة قطر في تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## هدف الدراسة:

- إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في دولة قطر، في ضوء البيانات\* المتوفرة مقاسة بملايين الدولارات وذلك خلال المدة (1989-2013)
- استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة قطر خلال فترة الدراسة والأنظمة والقوانين المنظمة لهذه الاستثمارات، والمميزات التي تمنحها لتشجيعها.
- اقتراح الحلول والتوصيات كمحاولة لعلاج أوجه القصور في أنظمة الاستثمارات الأجنبية والمشكلات التي تواجهها على ضوء نتائج هذه الدراسة.
- محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

## فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التالية: ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر طردياً/إيجابياً وبدرجة معنوية عالية مستويات النمو للناجح الوطني الاجمالي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013).

## اهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمثل محاولة في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، لذا يقوم باستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكساب مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات، وتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتنويعه، وبالتالي تحسن أداء الاقتصاد الوطني.

## منهجية الدراسة:

استُخدم الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية وذلك باستخدام برنامج Eviews7 ، وبعد الحصول على بيانات الدراسة\* ، تم استخدام المنهج الإحصائي القياسي الكمي، لقياس أثر وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية مثل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر IF ونمو الإنفاق الحكومي G ونمو العمل L ونمو الانفتاح الاقتصادي OP بوصفها متغيرات مفسرة على معدل النمو الاقتصادي Y (الناجح المحلي الاجمالي) بوصفه متغيراً معتمداً بالاستناد الى منطق النظرية الاقتصادية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S) لقياس هذه العلاقة.

(\*) المصدر:

- (١) صندوق النقد الدولي، البنك المركزي القطري، الاتحاد العربي للكهرباء .
- (٢) وزارة التخطيط التنموي و الاحصاء ، نافذة على الاحصاءات الاقتصادية لدولة قطر ، العدد السادس ، الفصل الثالث ، 2013-2014 ، صفحات مختلفة .
- (٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام 2008 بالنسبة لبيانات القوة العاملة (2000-2007)،
- (٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى دولة قطر للمدة (1982-2013).
- (٥) البنك الدولي ،منظمة العمل الدولية ،المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل بالنسبة لبيانات قوة العمل من (1989-2013).

## محددات الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

المحدد المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني لدولة قطر.  
المحدد الزمني: تم تحديد فترة الدراسة على مدى اربع وعشرين عاماً (١٩٨٩-٢٠١٣).

## خطة الدراسة:

تشمل خطة الدراسة خمسة محاور وعلى وفق الاتي:

- أولاً: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي والدراسات السابقة.
- ثانياً: سمات الاقتصاد القطري واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة قطر.
- ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.
- رابعاً: الخاتمة والتوصيات.

## أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والدراسات السابقة.

### (1-1): الإطار النظري للاستثمار الاجنبي

#### ماهية الاستثمارات الأجنبية:

من منطلق أن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق تنميتها المستدامة، عمدت كثير من الدول النامية الى جذب الاستثمار الاجنبي اليها. فنمو الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يعرف على انه مفهومًا شاملاً ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة الاستثمارات واتجاهاته ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. كما يعرف الاستثمار الأجنبي على انه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاد بلد آخر. (3-1: pp; 30) ف يأخذ الاستثمار الأجنبي شكل اقامة شركة او شراء كلي او جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج او للتسويق او للبيع او لاي نوع من النشاط الإنتاجي او الخدمي، وتتنوع انشطتها على عدد من الدول الأجنبية.

ويكون الاستثمار الأجنبي على شكلين:

(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment.

(ب) الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) Foreign Indirect Investment.

## (أ) الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): Foreign Direct Investment

هو ذلك الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة فيأخذ بصورة تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر شراء كلياً أو جزئياً لمؤسسة في البلد المضيف (10: p:33) لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يزود بالمال، بل تكون المنشأة الأجنبية مسئولة على إدارة عمليات المشروع ويكون التنفيذ عن طريق الشركات بدل المستثمرين الأفراد.

فيعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار على أنه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق وتسيير المؤسسة الأجنبية في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم. وان المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، وأيضاً من عدد الأصوات فيها، وهذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رويًا في إدارة المؤسسة (2: p:18). وتعرف منظمة التجارة العالمية (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات. (15: p:163)

في حين عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر انه ذلك الاستثمار الذي يقوم على أساس تحقيق علاقات مستديمة مع المؤسسات، لاسيما الاستثمار الذي يمكن من التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات (14: p:40).

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر انه استثمار يوظف الأموال الأجنبية في موجودات وأصول ثابتة لبلد معين فيقوم على علاقات طويلة الأمد لمستثمر بلد آخر، ويعكس مصلحة دائمية ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية. (267: p:42)

### انواع الاستثمار الاجنبي المباشر:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي من

تحقيقها و فيما يلي تلخيص لهذه الأنواع: (5-4: pp:13)

١. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: وهو من اكثر الانواع انتشارا في الدول النامية، فالكثير من الشركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، و هذا النوع يشجع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

٢. الاستثمار الباحث عن الاسواق: هذا النوع من الاستثمار ساد في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويعتبر هذا النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات. وان اهم الاسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر

جدوى من التصدير إليه. ولا يؤثر هذا النوع من الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. فهو يساهم في ارتفاع معدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثارا توسعية على التجارة في مجالى الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات البلد المضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

٣. الاستثمار الباحث عن الكفاءة فى الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الاجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها فى البلد المضيف بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور فى الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار فى عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على تجارة البلد المضيف، فيؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

٤. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار فى مجال البحوث والتطوير فى إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب برغبتها فى تعظيم الربحية. ويعد هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعى على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصدير العمالة الماهرة من الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

### أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر الى عدة اشكال وكالاتي:

١. الاستثمار المشترك Joint Venture : يعد هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمية، فيكون الاستثمار فى حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة فى تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين) (1; p:19).

٢. استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية Wholly-Owned FDI: ويكون من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، اذ تقوم الشركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط انتاجي اخر فى الدول الأخرى.

٣. مشروعات او عمليات التجميع Assembly Operations: وهذا النوع من الاستثمار يأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي. (11; p:135)

٤. عمليات الاندماج أو التملك: ازدادت هذه العمليات فى الفترة الأخيرة، فأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تقوم الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى فتعرف بالشركة القابضة أو التابعة. (37; p:3)

## مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقاد الموجه له.

تتوفر لدى بعض الدول الأموال اللازمة لإقامة مشاريع عملاقة تنهض بواقع اقتصاده إلا انه عدم توفر التقنية الحديثة المتمثلة بالتكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية حالت دون تنفيذ تلك المشاريع، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر عدة مزايا كما يوجه له انتقادات وهي كالآتي: (6-5: p:12)

1. تدريب العمالة المحلية وذلك نتيجة فرص العمل المتاحة بفروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي الى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل والتدريب الحديثة. لذا فيقوم العاملون بتلك الشركات بنقل المهارات والمعرفة العلمية والفنية الى الشركات المحلية عندما يعملون بها. يؤخذ عليه انه في بعض الحالات لا يؤدي إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية بسبب ضالة فرص العمل تتيحها تلك الاستثمارات لاعتمادها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.
2. قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات على شرط ميسرة في السوق المحلي، فيجعل الشركات المحلية تنتج السلع بمواصفات عالمية، مما يؤدي الى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. الا ان تلك المعدات والآلات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة في العمالة غير الماهرة ، فضلا عن عدم تطويع الأساليب التكنولوجية لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف الا في حالات نادرة.
3. قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، مما يدفع الأخيرة الحصول على احدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرتها على اكتساب النظم الحديثة وتطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. الا انه قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تكون منافسة لها في السوق المحلية ، وبالتالي تكوين أوضاع احتكارية للشركات الاجنبية.
4. إضافة الاستثمار الأجنبي الى تكوين الرأسمالي لاقتصاد بلد معين ( البلد المضيف) وتعويض نقص المدخرات نتيجة الاستثمارات المتجددة أو إعادة استثمار عوائدها ، فتسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد البلد المضيف، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنى التحتية اللازمة لقيام اقتصاد حديث. الا انه قد لاتسهم الاستثمارات الأجنبية في علاج الخلل الهيكلي الى القطاعات الاقتصادية باستخدام التكنولوجية الحديثة، مما يؤدي الى تكوين اقتصاد مزوج في ذلك البلد، فيتكون اقتصاد البلد المضيف من قطاعين احدهما متقدم من الناحية التكنولوجية والمتمثل بفروع الشركات الأجنبية، والقطاع الآخر متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات المحلية، وقد توجه استثمارات هذه الشركات نحو الصناعات الاستخراجية لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف دون تصنيع هذه الموارد في هذا البلد، مما يؤدي الى محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية.
5. دعم ميزان المدفوعات في البلد المضيف، فنكون الآثار الدولية المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات البلد المضيف ايجابياً، نظراً للزيادة الحاصلة في البلد من النقد الأجنبي ( حساب



العمليان الرأسمالية). مما يمكن البلد المضيف من غزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أن هذه الآثار غالباً ما تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط. كالضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المضيف نتيجة سياسة التسعير للصادرات والواردات التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد فروعها، بالإضافة إلى أن ممارسات الشركات الأجنبية بالقيام بالحد من صادرات فروعها بالبلد المضيف، فكثير من فروع تلك الشركات يحظر عليه من منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية. أو لايسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لاسواق معينة. وغيرها من الأسباب.

### محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتحدد طلب المستثمر الأجنبي على أي مشروع استثماري بمجموعة من العوامل، بعض هذه العوامل سياسية، وبعضها الآخر عوامل اقتصادية وقانونية واجتماعية، تشكل مجملها مناخ الاستثمار في أي دولة. وتلعب العوامل والمتغيرات دوراً أساسياً في قرار المستثمر الأجنبي، إذ تتميز بأنها متعددة ومتشابكة فيما بينها، فيصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خاصة أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، فقد تحكمه دوافع مختلفة تكون سياسية، أو اجتماعية أو حضارية، وبعضها يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ استثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأموال الأجنبية أو طردها. ومن أهم المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي كالآتي: (11-9 pp: 19)

- ١- المحددات الاقتصادية: إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، يرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة، ينبغي أن يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبراً عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج. فضلاً عن توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، الاتصالات، وخدمات الكهرباء فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دول جاذبة للاستثمار.
- ٢- المحددات السياسية: وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيراً كبيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما أيضاً على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد، إذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنه مطلب رئيسي لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشفافية، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

٣- المحددات القانونية والتشريعية: تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة الى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها.

٤- وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه: وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بالسوق وامكانية اتساعه وخاصة المناطق تروج فيها السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري، بالإضافة الى ان شدة المنافسة لها مخاطر عديدة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع فتتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي . لذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة.

### (ب) الاستثمار الأجنبي غير المباشر ( المحفظي ) Foreign Indirect Investment .

يقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم رؤوس المال الى جهة معينة دون ان يكون لصاحب هذه الاموال اي المستثمر أي دور في الرقابة او المشاركة لتنظيم وادارة المشروع الاستثماري. ومن اشكال الاستثمار غير المباشر شراء السندات والاسهم وشهادات الايداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص. وشراء القيم المنقولة وايضا الايداع في المصارف المحلية. وكذلك شراء الذهب والمعادن النفيسة، ويسمى هذا النوع من الاستثمار ايضا بالاستثمار الاجنبي المحفظي(3; p:7).

ويفضل المستثمرين الاجانب الاستثمار بشكل مباشر فيكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة ، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ. ويكون للدولة المضيفة حق بتوجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها نتيجة التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار والمشرع لها. (10; pp:18-19).

### (2.1): الدراسات السابقة:

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدراً من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي نظراً لتأثيرها على اقتصادات الدول المضيفة لها، لذا سيتم استعراض بعض الدراسات لباحثين تطرقوا الى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من الجانب النظري او القياسي، وعلى وفق الاتي:

أشارت دراسة (Tcha, 2000, 41-43) الى ان عجز ميزان الحساب الجاري والذي يؤثر بشكل سلبي على الاستثمارات الامريكية في هذه الدول النامية وباستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2.S.L.S).

هدفت دراسة(غانم و المسيبلي) عام ٢٠٠٣ إلى إلقاء الضوء على المناخ الاستثماري السائد في اليمن وبعض معوقات الاستثمار فيه، وقد تمحور بشكل أساسي في ثلاثة اتجاهات تطبيقية لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في التنمية الاقتصادية للمشروعات الموافق عليها خلال الفترة (1983-1997) وبينت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي ضعيف في معدل نمو الناتج المحلي بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي في المدخرات المحلية وتأثيرها غير المجدي بالنسبة للعمالة.

استخدم كل من (Albuqacrqe, Loayza and Serven, 2003, 8) الصيغة اللوغاريتمية وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وحجم الناتج المحلي الاجمالي وباستخدام، والهدف منها هو تحليل واستقصاء اثر الاستثمار الاجنبي المباشر متمثلا بالعلومة على اسواق الدول النامية وبخاصة في امريكا اللاتينية للمدة (1985-1999) وخلصت الدراسة الى ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة كانت ايجابية.

قام (الزهراني) عام ٢٠٠٤ بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه ، ودوافعه ، وأثره على الدول المضيفة ، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصادات الدول المضيفة ، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار ، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠). واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الكمي باستخدام الاختبارات القياسية اختبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ وخلصت الدراسة الى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية ، كما تبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكذلك ان أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

قام الخشمان عام ٢٠٠٦ بدراسة حول مقدار الإسهام التي يضيفها الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الأردني والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وبين أن الأردن إحدى الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة للسنوات (1970 - 2004) وذلك لتوافر كثير من المقومات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي شجعت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، في شتى مجالات الحياة ونواحيها، وقد خلصت دراسته، إلى أن الاستثمار الأجنبي يساهم إسهاماً مباشراً في رفد الاقتصاد الأردني، على المستويين العام والقطاعي، كما يساهم الاستثمار الأجنبي في إقامة علاقات اقتصادية جديدة مع مستثمرين محليين ومستثمرين من دول أخرى، وتطوير الخطط والبرامج الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز مستوى التنافسية للدولة.

هدفت دراسة عمر عام ٢٠٠٧ (pp129-146) الى محاولة قياس العوامل في الاستثمار الاجنبي المباشر وتحليلها وخاصة الصادرات في عدد من الدول العربية (الاردن، تونس، الجزائر، مصر، البحرين، الكويت،

السعودية، وعمان) وتناولت عدد من المتغيرات الاقتصادية ( الناتج القومي الاجمالي، والصادرات، والتضخم، والانفاق الحكومي، والادخار) واستخدمت الاسلوب الكمي في تحليل بيانات الدراسة، وخلصت الدراسة ان حجم السوق ومعدل الصادرات المقدر له تاثير معنوي على الاستثمار الاجنبي المباشر في اغلب الدول العربية ولا سيما النفطية، وان نسبة الادخار المحلي الى الناتج القومي الاجمالي ذات تاثير معنوي وموجبي اغلب الدول العربية المختارة في الدراسة.

تقدم (مسعداوي) عام ٢٠٠٨ (pp:82-94) بدراسة لمحاولة ازالة الغموض الذي يكتنف الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة بالاضافة الى مخاطر التي تكتنف عملية الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية تغطيتها، وخلصت الدراسة ان اهم المعوقات محدودية الوعي التاميني وعدم كفاية وملائمة التشريعات المتبعة في العديد من الدول العربية، وتوضع نصيب الدول العربية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتقلبه بين عام واخر رغم توافر وقدرات لاستيعاب هذه الاستثمارات.

حاول كل من (قويدري و بوزيان ) عام ٢٠١٠-٢٠١١ بدراسة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (1991-2008) ، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

#### ثانياً: سمات الاقتصاد القطري واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة قطر.

ازداد في الاونة الاخيرة اهتمام دول العالم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فاشتدت المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في تلك الاستثمارات كمحرك دافع لتحقيق النمو الاقتصادي وإتاحة المزيد من فرص العمل ولتنشيط واستدامة التنمية الصناعية، وتتنافس الدول في جذب الاستثمار الاجنبي لما يساهم في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الايجابي في سد فجوة الادخار - الاستثمار في البلد الام خاصة في تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وكذلك انخفاض دعم المساعدات الخارجية إليها (8-5; pp:25). فالموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج منحها منذ القدم أهمية كبيرة جعلتها محط اهتمام دول العالم عبر مختلف الازمنة، فقد أضاف اكتشاف النفط والغاز لهذه الاهمية بعداً استثنائياً، حيث أصبحت دول الخليج محور الارتكاز العالمي في أسواق الطاقة، وتضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية والمالية، فدول الخليج عامة ودولة قطر بصورة خاصة لاتعاني من نقص رأس المال، فهذه المنطقة الغنية بالنفط تظل حريصة على استقطاب الاستثمار الأجنبي بهدف المساعدة في تنويع اقتصاداتها بعيداً عن الهيدروكربونات وخلق مزيد من الوظائف لسكانها الذين يغلب عليهم العنصر الشبابي.

واتسمت هذه الاستثمارات بطابع التارجح الكبير خلال الخمس سنوات الماضية من القرن الواحد والعشرين، وخاضت دولة قطر هذه التجربة كواحدة من دول العالم وبوصفها دولة نامية واحرزت مرتبة متقدمة بين الدول العربية وموقع مرموق بين دول العالم، لما تتمتع به من بنى تحتية والاستقرار السياسي فضلا عن الهدوء والامان جعلت كثير من الشركات تنجذب اليها للاستثمار.

فتتأثر جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأطر التنظيمية، وما إذا تساعد على استقطاب هذه الاستثمارات أم لا، وتحتل السعودية وقطر المراكز الأولى خليجيا بفضل الخطوات الكبيرة الهامة التي قامت بها مؤخرا في تحسين بيئة ممارسة الأعمال والقوانين والتجارة عبر الحدود. وتتبوأ السعودية والتي تعد أكبر مصدر للنفط في العالم المركز الأول ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2010، فتحتل المرتبة 13 من حيث سهولة العمل فيها، وتأتي البحرين في المرتبة 20، تليها الإمارات في المرتبة 33، وقطر في المرتبة 39، أما الكويت وعمان فتأتيان متأخرتين في المرتبتين 61 و 65 على التوالي. بينما تكون دولة قطر الدولة الأكثر تنافسية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

خفضت دولة قطر في 2009 نسبة ضريبة الشركات المفروضة على الشركات الأجنبية من 35 إلى 10 في المائة لتعزيز الاستثمار الأجنبي. ولا تفرض البحرين والإمارات أية ضرائب دخل على الأشخاص، أو الشركات سواء من أبناء البلد أو من الأجانب، في حين تفرض المملكة العربية السعودية والكويت ضريبة على الشركات الأجنبية بنسبة 20 في المائة و 15 في المائة، على التوالي. وخفضت عمان في الآونة الأخيرة الضريبة على الشركات الدولية من 30 في المائة إلى 12 في المائة (2: p; 32)

دولة قطر حققت تقدماً كبيراً في استثمارات البنى التحتية المتمثلة بقطاع النقل بالسكك الحديدية ، والطرق وشبكات الصرف الصحي ومياه النفايات فضلا عن الاستثمارات في مياه الشرب والكهرباء، والملاعب الجديدة ومرافقاتها الخاصة، فسوف تستفيد دولة قطر بشكل هائل من المشاريع العديدة التي يجري التخطيط لها لكأس العالم في العام 2022 ، الذي سيستقطب الشركات الخليجية والأجنبية . وخاصة القطاعات الأخرى (غير النفط والغاز ) وهو الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنمية الوطنية للدولة لكن الفرص الاستثمارية ستزداد عندما تتسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية. وان الحكومة حريصة على تشجيع المستثمرين الأجانب في المشاركة بمشاريع التنمية، وخاصة المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص

كما تبدو حريصة على تحفيز القطاع الخاص كما أن مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل تلك التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة، من شأنها أن تستقطب المستثمرين الأجانب(4-3: pp; 21).

بالإضافة الى ان حكومة دولة قطر تدعم الإستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل الحصول على قروض من بنك قطر للتنمية.

**مزايا الاستثمار في دولة قطر والتسهيلات الخاصة به:** تتمتع دولة قطر بالعديد من المزايا المشجعة للاستثمار منها: (45)

١. تدني تكاليف الرسوم للكهرباء والماء والغاز الطبيعي.

٢. اراضي صناعية بالامكان إستجارتها بأسعار رمزية.

(ت) وجود قوانين هجرة وعمل مرنة الخاصة بالعمالة الماهرة وغير الماهرة.

(ث) عدم وجود ضرائب على الإستيرادات الخاصة بالآلات الكبيرة وقطع غيارها والمواد الخام.

(ج) لاتوجد ضرائب على الصادرات.

(ح) عدم وجود ضرائب على الأشخاص الطبيعيين.

(خ) لاتوجد حصص كمية على الواردات.

(د) لا تفرض قيود على الصرف و تحويل الأرباح للخارج.

(ذ) سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق وسائل نقل بحرية وجوية جيدة تربطها بباقي دول العالم.

(ر) حصول المستثمر بسهولة على إقامة له و لأسرته.

(ز) بالامكان امتلاك حتى 25% من الشركات المساهمة القطرية المسجلة في بورصة قطر.

(س) بالامكان المستثمرين إمتلاك عقارات و وحدات سكنية فخمة وراقية في الوئولة وبحيرة الخليج العربي

ومشروع منتجع الخور.

(ش) تخصص قطعة أرض لإنشاء مشروع معين لفترة لا تتعدى 50 سنة قابلة للتجديد.

فدولة قطر نجحت في زيادة استثمارات أجنبية بنسبة 36.4% عام 2009 فبلغت 171.4 مليار ريال أو بنسبة

47.9% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مقارنةً باستثمارات عام 2008 فبلغت الاستثمارات 125.6 مليار

ر.ق أو بنسبة 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي (17; p:65). كما بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر

94.3 مليار ر.ق عام 2009 أي بنسبة نمو 45.7% مقارنةً بعام 2008 فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية

المباشرة 64.7 مليار ر.ق. رغم شح السيولة الذي ساد الأسواق العالمية خلال عام 2009 م نتيجة

للانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية ، إلا أن دولة قطر نجحت في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية

بقيمة 45.7 مليار ريال، منها 29.6 مليار ريال استثمار أجنبي مباشر. ويشارك الاستثمار الأجنبي المباشر

بالعديد من الأنشطة الاقتصادية إلا أن قد استحوذت خمسة قطاعات اقتصادية حتى نهاية 2009 على أكثر

من 93.9% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الأنشطة كالاتي:

### جدول (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي في داخل دولة قطر عام 2009 حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الأجنبي في الداخل عام 2009 (مليار ر.ق)	نسبة التدفقات في الداخل عام 2009
النفط والغاز الطبيعي	47.8	50.7
الصناعة	24.3	25.8
خدمات الأعمال	6.9	7.3
البناء	6.1	6.5
القطاع المصرفي	3.4	3.6
المجموع	88.5	93.9

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز الإحصاء في قطر ، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر ، 2008-2009، ص 5-9.

فالعديد من دول العالم شاركت في الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، وقد حصلت الدول الخمس الأولى منها على أكثر من 80% من إجمالي هذا الاستثمار. وهذه الدول هي:

### جدول (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي في داخل دولة قطر عام 2009 حسب الدول المشاركة

الدول	الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل عام 2009 (مليار ر.ق)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل عام 2009 (مليار ر.ق)
المملكة المتحدة	33.5	35.5
الولايات المتحدة	24.8	26.3
الإمارات العربية المتحدة	7.3	7.7
اليابان	6.6	7.0
كوريا الجنوبية	3.4	3.6
المجموع	75.6	80.2

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز الإحصاء في قطر، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، 2008-2009، ص 5-9.

كما بلغ عدد العاملين في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2009 نحو 94.4 ألف عامل مقارنة بعام 2008 بنحو 89.3 ألف عامل أي بزيادة تبلغ نسبتها 5.7%. كما كشف مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر لعام 2009 عن قيمة استثمارات القطاع الخاص القطري بالخارج والتي بلغت حتى نهاية عام 2009 بنحو 38.9 مليار ريال قطري مقارنة بنحو 27.2 مليار ريال فقط حتى نهاية عام 2008، أي أن صافي تدفقات استثمارات القطاع الخاص إلى الخارج خلال عام 2009 قد بلغت نحو 11.7 مليار ريال. وكانت استثمارات القطاع الخاص القطري بالخارج قطاعات اقتصادية محدودة، فاستحوذت خمسة قطاعات اقتصادية على ما يقرب 99% من إجمالي هذه الاستثمارات، وتمثلت هذه القطاعات بما يلي:

### جدول (3)

تدفقات الاستثمار الأجنبي القطري (خارج دولة قطر) عام 2009 حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	الاستثمار القطري المباشر في الخارج عام 2009 (مليار ر.ق)	نسبة الاستثمار القطري المباشر في الخارج عام 2009 (مليار ر.ق)
القطاع المصرفي	21.9	56.3
النفط والغاز	7.8	20.1
التشييد والبناء	6.2	15.9
الصناعة	2.1	5.4
المواصلات والاتصالات	0.5	1.3
المجموع	38.5	99.0

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز الإحصاء في قطر، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، 2008-2009، ص 5-9.

اتجهت استثمارات القطاع الخاص القطري إلى خمس دول بنسبة 73% من هذه الاستثمارات، وهذه الدول هي:

#### جدول (4)

تدفقات الاستثمار الأجنبي القطري (خارج دولة قطر) عام 2009 حسب دول العالم

الدولة	الاستثمار القطري المباشر في الخارج عام 2009 (مليار ر.ق)	نسبة الاستثمار القطري المباشر في الخارج عام 2009 (مليار ر.ق)
الولايات المتحدة	9.4	٢٤.٢
المملكة العربية السعودية	8.9	22.9
الإمارات العربية المتحدة	٤.٦	١١.٨
المملكة المتحدة	٣.١	٨.٠
سلطنة عمان	٢.٣	5.9
المجموع	28.3	٧٣.٠

المصدر: وزارة التخطيط، جهاز الإحصاء في قطر، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، 2008-2009، ص 5-9.

في العام 2010، أدى اكتمال مشروع خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للغاز إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو 32 % عن السنة السابقة. وتساهم دولة قطر في القطاع الخاص الأجنبي في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 140 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة أي بنسبة 49 % للشركاء الأجانب مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى 6.86 مليار دولار سنويا ويفرض السماح للقطاع الخاص المشترك بالتقدم لجميع المشاريع وفي مختلف القطاعات. (8; p:49)

#### الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لدولة قطر

يعبر التكوين الرأسمالي عن الاستثمار في الأصول الثابتة التي تستخدم بصورة متكررة ومستمرة على مدى عدد معين من السنوات لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات، ومنها بناء وتعميد الطرق والجسور والمطارات والمرافق العامة والأبنية العامة، إضافة إلى الإضافات كافة على الأصول القائمة، كما أن هناك بعض التعريفات التي تضيف إليها الأصول غير الملموسة، وبشكل عام لا بد أن تكون لهذه الأصول منفعة في الاقتصاد من رفع مستويات الإنتاج أو المساهمة في تطوير المناخ الاستثماري، ويستثنى من هذا التعريف الأصول التي تستخدم لأغراض عسكرية (26; p:23).

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة قطر نسبة جيدة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، حيث شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 0.18% عام 1982 ثم ارتفعت إلى 2.79% في عام 1992 واستمرت النسبة في الارتفاع لتصل إلى 11.10% عام 2002 ثم انخفضت في عام 2008 إلى 8.55% بسبب الأزمة العالمية التي تركت آثار واضحة على الاقتصاد القطري والتي ساهمت في خفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، ثم واصلت هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 11.65% عام 2013 وهذه النسب المرتفعة لدولة قطر تؤكد على مدى التطور الحاصل في المناخ الاستثماري في دولة قطر، وعلى مدى توافر الفرص الاستثمارية الواعدة في هذه المنطقة، والتي استحوذت على نسبة عالية من هذه الاستثمارات وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية.



## الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر:

يمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وكان السبب في ظهور الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو البلدان النامية، باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي وهناك علاقة طردية ما بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (9; p:107)

وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي نسبة جيدة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 0.5 % من الناتج المحلي لدولة قطر في العام 1982 وانخفضت في عام 1986 والذي بلغت فيه هذه النسبة 0.030 % على الرغم من أن الانخفاض في حجم الاستثمار لم يتجاوز 3.4 % حيث انخفض من 3.7 مليون دولار في العام 1982 إلى ما يقارب من 1.5 مليون دولار في العام 1986، وفي عام 1990 شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 0.07 % ثم ارتفعت في عام 1995 لتشكل هذه الاستثمارات ما نسبته 1.15 % ووصلت في عام 2000 إلى 1.42 % كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وفي عام 2005 وصلت هذه النسبة الى مايقارب 5.61 % وفي عام 2007 بلغت النسبة الى 5.90 % وانخفضت النسبة في عام 2008 لتصل الى 3.28 % إلا أن الانخفاض الكبير في نسبته من الناتج المحلي يعود إلى النمو الكبير الحاصل في الناتج المحلي لدولة قطر كنتيجة لتداعيات الأزمة العالمية والتي تركت آثارها في النواحي كافة والتي ساهمت في خفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل في عام 2013 إلى ما يقارب 4.21 % إذ إن حجم هذه الاستثمارات على المستوى العالمي قد انخفض في العام 2008 بما نسبته 14.2 % مقارنة بمستويات العام 2007، كما وشكلت هذه الاستثمارات ما نسبته 3.67 % لدولة قطر عام 2010 أما قطر فسجلت نمواً مركباً وصل إلى 50.7 % خلال المدة (2008-2000)، ليصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى قطر ما يقارب 6.7 مليار دولار. أما إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي فحقق نمواً مركباً خلال المدة (2008-2000) بنسبة 88.9 % ، ليصل إلى ما يقرب من 63.4 مليار دولار. وهي نسبة نمو عالية وخصوصاً أن دول مجلس التعاون حققت طفرات كبيرة خلال الفترة المذكورة نتيجة لارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط، ما دعم السيولة في اقتصادياتها ودعم المناخ الجاذب للاستثمارات، من خلال العديد من الإصلاحات التي اتخذتها دول المجلس لتشجيع الاستثمار، سواء على الصعيد المالي أو الاقتصادي أو بيئة الأعمال والبنى التحتية المتطورة والأنظمة والقوانين ذات الاختصاص، هذا إضافة إلى الاتفاقيات الدولية للازدواج الضريبي أو اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي وقعتها هذه الدول. كما شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون نسباً جيدة خلال المدة (2008-2000)، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الواردة إلى الدول الخليجية 3.7 % من إجمالي العالمي في العام 2008، بينما بلغت حصتها 65.7 % من إجمالي الدول العربية و 10.2 % من إجمالي الدول النامية، في حين بلغت حصة إجمالي الدول العربية ما نسبته 5.7 % من إجمالي العالمي و 15.5 % من

إجمالي الدول النامية، بينما كانت حصة دولة قطر 21.6% من إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي  
(27; p:34)

جدول (5)

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت و كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي في دولة قطر للمدة (1982-2013)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
1982	3.7	0.18	0.5
1983	1.0	0.06	0.01
1984	14.9	1.26	0.220
1985	8.0	0.73	0.13
1986	1.5	0.16	0.030
1987	3.0	0.36	0.050
1988	2.6	2.26	0.340
1989	1.5	0.16	0.020
1990	4.9	0.39	0.07
1991	42.5	3.55	0.62
1992	39.6	2.79	0.52
1993	72.1	5.41	1.01
1994	131.9	7.30	1.79
1995	93.6	3.8	1.15
1996	338.9	10.70	3.74
1997	418.3	10.70	3.70
1998	347.3	10.95	3.39
1999	113.3	4.98	0.19
2000	251.6	7.28	1.42
2001	295.5	7.21	1.68
2002	623.9	11.10	3.22
2003	624.9	8.78	2.66
2004	1119.5	12.54	3.78
2005	2500	17.54	5.61
2006	3500	18.01	5.75
2007	4700	15.77	5.90
2008	3778.6	8.55	3.28
2009	8124.7	20.60	8.31
2010	4670	10.47	3.67

2.050	10.82	4583.5	2011
3.97	11.04	9790	2012
4.21	11.65	9820	2013

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (1982-2013).

### ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

#### أولاً: توصيف النموذج القياسي:

يتم توصيف النموذج بتحديد العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي بوصفه متغيراً معتمداً وبين كل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنفاق الحكومي ونمو العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي بوصفها متغيرات مفسرة بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية، ولقد اخذ النموذج وفق الصيغة التالية لقياس دالة النمو الاقتصادي:

$$IF = F(OP, INF) \quad \dots \quad (1)$$

$$Y = F(G, L, OP, \hat{IF}) \quad \dots \quad (2)$$

Y: معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) فيعد محدد أساسياً للشركات الأجنبية الباحثة عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق في البلد المضيف، وأقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بين معدل النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما تؤكدته دراسة (لليونكتاد) عن محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية لـ(42) دولة من الدول النامية، والتي بينت أهمية معدل النمو الاقتصادي بوصفه محدداً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. (42; p:6).

OP: يمثل نمو الانفتاح الاقتصادي، يتم استخراج قيمة الانفتاح الاقتصادي عن طريق حاصل جمع إجمالي الواردات والصادرات من السلع والخدمات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، توجد علاقة ايجابية بين حجم التجارة الخارجية وبالأخص بين الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالحجم المتزايد من التجارة الخارجية يعطي للشركات الأجنبية فرص كبيرة للتوزيع في مناطق جغرافية ذات نشاط متزايد في مجال التصدير والاستيراد وهذا يؤدي إلى تحقق عائد مرتفع. وتبين دراسة Hainaut Anderson لمجموعة من الدول النامية للمدة (1989-1994)، ان التجارة الخارجية وبالأخص الصادرات من اكثر المحددات التي لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (39; p:23).

INF: معدل التضخم، التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في مستوى الأسعار ولفترة طويلة، ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ثم حركة رأس المال وهذا يؤثر في تكاليف الإنتاج، فيؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى فساد المناخ الاستثماري، ووضحت دراسة Ursprung Harms لـ(41) دولة من الدول النامية للمدة (1965-1970)، التأثير السلبي لمعدلات التضخم في جذب

الاستثمارات الاجنبية المباشرة (7:p:38).

G: نمو الإنفاق الحكومي، ويعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية في دولة قطر.

L: نمو العمل، فيساهم العمل في النمو الاقتصادي كأحد عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

IF: نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

$\hat{IF}$ : نمو الاستثمارات الأجنبية المقدر.

ثانياً: الطريقة الإحصائية المستخدمة.

قبل البدء بتحليل النتائج لابد لنا من إلقاء الضوء على الطريقة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة

وهي:

طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين: (Two Stage Least Squares) (2SLS)

تعطي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية نتائج لمعاملات منظومة المعادلات الآتية تقديرات متحيزة

وغير متنسقة، وذلك لعدم توفر الفرض القائل بعدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير التوضيحي (المستقل) بالقيم

المتتابة للخطأ العشوائي (5; p:259)

$$E(X_i e_i) \neq 0$$

أي ان

لذا يتم استخدام طرائق أخرى لتقدير المعلمات حسب تشخيص كل معادلة من معادلات المنظومة تعطي هذه

الطرائق تقديرات تتمتع بخصائص التقدير الجيد لمعاملات منظومة المعادلات الآتية.

١. التشخيص (Identification)

اذ تم اختبار كل معادلة من معادلات المنظومة للحصول على مقدرات وحيدة (Unique)

Estimator) للمعاملات الهيكلية فتكون متنسقة وغير متحيزة فيسمى هذا الاختبار بالتشخيص، ويمكن اختبار

التشخيص من معرفة كل معادلة في منظومة المعادلات الآتية فيما اذا كانت قابلة للتشخيص أو غير مشخصة.

فالمعادلة غير مشخصة هي التي لا يوجد حل لتقدير معالمها، فلا يمكن بلوغ قيم تقديرية للمعاملات الهيكلية،

ويمكن بلوغ قيم تقديرية للمعاملات الهيكلية عندما تكون المعادلة مشخصة، فتكون المعادلات اما مشخصة تماماً

(Just or Exact) اذ يمكن الحصول على قيم تقديرية وحيدة للمعاملات الهيكلية، أو معادلات تحمل صفة فوق

التشخيص (Over Identified) فيمكن الحصول على أكثر من قيمة تقديرية واحدة للمعاملات الهيكلية

(20; p:36)، ولمعرفة حالة التشخيص للمعادلة لابد من تحقيق شرطي التشخيص وهما كالاتي:

(2; pp:472-473)

١. شرط الترتيب. (Order Condition)

وهو يمثل الشرط الضروري Necessary Condition للتشخيص ولكنه ليس كافي للتشخيص، ويتحقق

الشرط الضروري في أي معادلة من منظومة المعادلات الآتية على وفق الاتي:

1.  $K - L > G - 1$

معادلة ذات تشخيص علوي (فوق التشخيص)

2.  $K - L = G - 1$

معادلة مشخصة تماماً

K: عدد المتغيرات الكلية في المنظومة (المتغيرات الداخلية والخارجية).  
L: عدد المتغيرات في المعادلة المراد تشخيصها.  
G: عدد المعادلات الكلي في المنظومة.  
وتكون المعادلة تحت التشخيص عدا ذلك.

## ٢. شرط الرتبة (Rank Condition)

ويطلق عليه احياناً بالشرط الكافي Sufficient Condition للتشخيص. فهذا الشرط يؤكد شرط الترتيب، إذ ترتب جميع المعلمات الهيكلية بدلالة جميع متغيرات المنظومة بشكل مصفوفة، فيتم حذف معلمات المعادلة موضع الاختبار، بعد ذلك يتم تجزئة المصفوفة الناتجة إلى المصفوفات الجزئية ذات الدرجة  $(G-1)$ ، فإذا كان على الأقل محدد واحد من المصفوفات الجزئية لايساوي الصفر فتكون المعادلة مشخصة تماماً، أما إذا كانت جميع المصفوفات الجزئية ذات الدرجة  $(G-1)$  مساوية للصفر فالمعادلة تكون تحت درجة التشخيص.

## ٢. طريقة التقدير:

تعد هذه الطريقة الاكثر استخداماً في المجال التطبيقي، وهي من الطرائق المهمة في تقدير معادلة هيكلية منفردة في منظومة المعادلات الآنية أي تطبيق لمعادلة واحدة من المنظومة في كل مرة. وهي امتداداً لطريقة المربعات الصغرى غير المباشرة وطريقة المتغيرات الادائية (IV)\*. تستخدم هذه في تفسير النماذج او المعادلات زائدة التعريف، اذ تعانى النماذج ذات المعادلات الآنية من وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والخطأ العشوائي، لذا تحال هذه الطريقة ازالة هذه المشكلة عن طريق ايجاد متغير وسيط يستبدل به المتغير التفسيري المرتبط بالخطأ العشوائي ويسمى هذا المتغير المتغير الاداءة Instrumental variable على ان يتوفر في هذا المتغير الوسيط الخصائص التالية (p:565; 4):

١- ان يكون المتغير الوسيط مرتبطاً ارتباطاً قوياً مع المتغير التفسيري الاصيلي .

٢- أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الخطأ العشوائي.

تعطي هذه الطريقة تقديرات غير متحيزة (Unbiased) ومتسقة (Consistent)، بالإضافة الى أنها تعتبر الالبسط والاوسع انتشاراً مما جعلها من أكثر الطرائق أهمية في القياس الاقتصادي (p:605-606; 34) سميت هذه الطريقة بذات المرحلتين، لأنها تمر بمرحلتين وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: تتضمن تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المراد تقدير معلماتها، وإيجاد لهذا المتغير الصيغة المختزلة (Reduced Form) ثم استخدام طريقة (OLS) للحصول على القيم التقديرية للشكل المختزل.

\* للمزيد من التفاصيل انظر: أ. د وليد اسماعيل السيفو وآخرون، 2006. " مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي - التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة العربية الاولى، عمان، المملكة الاردنية.

أما المرحلة الثانية : القيام بإحلال القيم التقديرية بدل القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية في المعادلات الهيكلية، ثم استخدام مرة أخرى (OLS) لإيجاد المعلمات التقديرية للمعادلات الهيكلية لمنظومة المعادلات الآتية (35; p:361).

كما يمكن الحصول على مقدرات طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (Generalized Least Squares) ، فإذا كان لدينا منظومة المعادلات الآتية

$$y_i = Y_i \gamma_i + X_i \beta_i + \varepsilon_i \quad \dots \quad (3)$$

التالية:  
 $y_i$  : يمثل متغير الاستجابة في المعادلة الأولى ( متجه عمودي لمشاهدات المتغير الداخلي).  
 $Y_i$  : تمثل مصفوفة لمتغيرات الاستجابة التوضيحية (Explanatory Dependent Variables) فتظهر متغيرات الاستجابة مع المتغيرات التوضيحية في الجهة اليمنى من المعادلات، وتكون ذات رتبة  $(N \times h_i)$ .  
 $X_i$  : تمثل مصفوفة للمتغيرات التوضيحية المحددة مسبقاً (Explanatory Predetermined Variables) وتكون ذات رتبة  $(N \times Q_i)$ .

$\gamma_i$  : متجه لمعاملات المتغيرات الداخلية.

$\beta_i$  : متجه لمعاملات المتغيرات المحددة مسبقاً التوضيحية.

$\varepsilon_i$  : متجه عمودي من الأخطاء العشوائية الهيكلية.

فتكتب المعادلة (3) وفق الصيغة التالية:

$$y_i = Z_i \delta_i + \varepsilon_i \quad \dots \quad (4)$$

حيث ان:

$$Z_i = [Y_i \quad X_i] \quad , \quad \delta = \begin{bmatrix} \gamma_i \\ \beta_i \end{bmatrix}$$

وعند ضرب معادلة (4) بالمصفوفة  $(X')$  وكالاتي:

$$X' y_i = X' Z_i \delta_i + X' \varepsilon_i \quad \dots \quad (5)$$

فالمعادلة (5) تمثل منظومة من  $(H)$  من المعادلات، والمتضمنة  $(n_i)$  من المعلمات  $(\delta_i)$  ، وبافتراض جميع المتغيرات التوضيحية المحددة مسبقاً متغيرات ثابتة، فتكون مصفوفة التباين لمتجه الأخطاء  $(X' \varepsilon_i)$  وفق الصيغة التالية:

$$v(X' \varepsilon_i) = E(X' \varepsilon_i \varepsilon_i X) = \sigma_{ii} (X' X) \quad \dots \quad (6)$$

حيث ان:

$\sigma_{ii}$  : تمثل الانحراف المعياري للأخطاء العشوائية.

وبتطبيق طريقة (GLS) على المعادلة (5) وكالاتي:

$$Z_i' X (\sigma_{ii} X' X)^{-1} X' y_i = Z_i' X (\sigma_{ii} X' X)^{-1} X' Z_i \delta_i \quad \dots \quad (7)$$

ثم نشق مقدر طريقة (2SLS) وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\delta} = [Z_i' X (\sigma_{ii} X' X)^{-1} X' Z_i]^{-1} Z_i' X (\sigma_{ii} X' X)^{-1} X' y_i \quad \dots \quad (8)$$

فمصفوفة التباين لـ  $(\hat{\delta})$  تكون وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\delta} = \sigma_{ii} [Z_i' X (X' X)^{-1} X' Z_i]^{-1} \dots \quad (9)$$

(2; p:518)

خواص المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) (Two Stage Least Squares) (6; p:175)

١. تتميز مقدراتها بأنها متسقة ولكنها تكون متحيزة في العينات الصغيرة، ويميل هذا التحيز الى التلاشي عند كبير حجم العينة.

٢. تكون مقدرات طريقة (2SLS) افضل بكثير من مقدرات طريقة (OLS) عند استخدام احصاء Student الخاصة باختبار المعنوية الاحصائية للمعلمت المقدرة.

٣. يكون النموذج غير جيد عندما ترتبط المتغيرات الخارجية.

ثالثاً: النتائج الإحصائية:

تم تحليل نتائج بيانات الدراسة بمستوياتها اللوغارتمية وكانت نتائج التحليل كالاتي:

١. الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة:

يوضح الجدول (6) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج الدراسة للمدة (1989-2013).

جدول (6)

الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة

الإحصاءات الوصفية	النمو الاقتصادي (Y)	نمو الإنفاق الحكومي (G)	نمو العمل (L)	نمو الانفتاح الاقتصادي (OP)	نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IF)	معدل التضخم INF
عدد المشاهدات	25	25	25	25	25	25
المتوسط الحسابي	10.139	1.315	5.784	-0.549	6.145	1.126
أعلى قيمة	12.167	3.914	6.801	-0.157	9.192	2.715
أدنى قيمة	8.778	-0.152	4.744	-1.403	0.405	-1.609
الانحراف المعياري	1.211	1.547	0.529	0.421	2.334	0.922
Jarque-Bera	2.689	3.776	0.104	3.729	1.676	4.292
الاحتمال	0.261	0.151	0.949	0.155	0.433	0.117

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من خلال جدول (6) ماياتي:

١. النمو الاقتصادي (Y) :

بلغ متوسطه الحسابي (10.139) وانحرافه المعياري (1.211)، وبلغت أعلى قيمة له

(12.167) وأدنى قيمة له (8.778).

٢. نمو الإنفاق الحكومي (G):

بلغ متوسطه الحسابي (1.315) وانحرافه المعياري (1.547)، وبلغت أعلى قيمة له (3.914)

- وأدنى قيمة له هي (-0.152) .
٣. نمو العمل (L):  
بلغت أعلى قيمة له (6.801) ، وأدنى قيمة (4.744) ، وبلغ متوسطه الحسابي (5.784) وانحرافه المعياري (0.529).
٤. نمو الانفتاح الاقتصادي (OP):  
بلغ متوسطه الحسابي (-0.549) ، وانحرافه المعياري (0.421) ، وبلغت أعلى قيمة له (-0.157) ، وأدنى قيمة له هي (-1.403) .
٥. نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IF):  
بلغت أعلى قيمة للاستثمارات الأجنبية (9.192) وأدنى قيمة لها (0.405) وبلغ المتوسط الحسابي (6.145) ، والانحراف المعياري (2.334) .
٦. معدل التضخم (INF):  
بلغ متوسطه الحسابي (1.126) ، وانحرافه المعياري (0.922) ، وبلغت أعلى قيمة له (2.715) ، وأدنى قيمة له هي (-1.609) .
٧. تشير نتائج اختبار Jarque-Bera الى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (1%) و (5%) .

#### ثانياً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

تم اختبار التشخيص للنموذج فنتبين ان المعادلة الاولى مشخصة تشخيصاً علوياً والمعادلة الثانية فهي مشخصة تماماً، وبناءا عليه سنستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stage Least Square لحل المعادلات الانية الخاصة بدراستنا، للحصول على افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (36; p:384).  
المعادلة الاولى:

#### جدول (7)

نتائج تقدير معادلة الاستثمار

Variable	Coefficient ( $\beta$ )	t-Statistic	prob
C	11023.12	8.275	0.0000
OP	13175.88	7.718	0.0000
INF	-133.068	-1.418	0.170

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

$$IF = \beta_0 + \beta_1 OP - \beta_2 INF$$

$$\hat{IF} = 11023.12 + 13175.88 OP - 133.067 INF$$

$$|t| : (8.275) \quad (7.718) \quad (1.418)$$



جدول (8)

المؤشرات الاحصائية لمعادلة الاستثمار

R- squared (R <sup>2</sup> )	Adjusted R- squared ( $\bar{R}$ )	Durbin – Watson	F- Statistic	prob
0.743	0.719	1.631	31.738	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من ملاحظة نتائج التقدير للمعادلة الاولى وهي معادلات نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بدلالة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم يتضح ما يلي:

1. ان للتجارة الخارجية تاثير ايجابي وكبير في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دولة قطر عند مستوى معنوية (1%) و(5%) وهو ما يتفق من منطق النظرية الاقتصادية أي تؤدي الزيادة في التجارة الخارجية الى ارتفاع في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، وهذا يتفق مع الدراسة التي اجريت لمنظمة اليونكتاد (41; p:9-96).
2. تشير التقديرات الى ان معدل التضخم على الرغم من عدم معنويته الا انه ظهر سالباً وان الاشارة السالبة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض التدفقات في الاستثمارات الاجنبية المباشر والعكس صحيح.
3. نلاحظ ان النموذج ككل معنوي وبدرجة عالية وهذا ما تؤكد قيمة اختبار F عند مستوى معنوية (1%) و(5%).
4. نلاحظ ان النموذج ملائم للبيانات، اذ ان معامل التحديد (R<sup>2</sup>) يفسر (74%) التغيرات الاجمالية ويترك (26%) لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا ما يؤكد معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}$ ).
5. تشير النتائج خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

المعادلة الثانية

جدول (9)

نتائج التقدير لمعادلة النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient ( $\beta$ )	t-Statistic	prob
C	-8.072029	-0.735734	0.4704
G	1.118726	19.92975	0.0000
L	0.102816	1.423739	0.1699
OP	0.691176	1.391706	0.0179
$\hat{IF}$	1.683131	1.575550	0.0130

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

$$Y = \beta_0 + \beta_1 G + \beta_2 L + \beta_3 OP + \beta_4 \hat{IF}$$

$$\hat{Y} = -8.072 + 1.119G + 0.103L + 0.691OP + 1.683\hat{I}F$$

$$|t| : (0.735) \quad (19.931) \quad (1.424) \quad (1.392) \quad (1.576)$$

جدول (10)

المؤشرات الاحصائية لمعادلة النمو الاقتصادي

R- squared (R <sup>2</sup> )	Adjusted R- squared ( $\bar{R}$ )	Durbin – Watson	F- Statistic	prob
0.986	0.983	2.123	356.691	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

- وتشير معادلة التقدير لمعدل النمو الاقتصادي بدلالة كل من نمو الانفاق الحكومي ونمو قوة العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي ونمو الاستثمار الاجنبي المباشر المقدر بالصيغة اللوغاريتمية الى الاتي:
1. يؤثر نمو الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي بشكل كبير ومعنوي، وان اشارته الموجبة تتفق من منطق النظرية الاقتصادية، أي كلما ازداد الانفاق الحكومي وحدة واحدة سوف يؤدي هذا الى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار (1.119).
  2. بالرغم من عدم معنوية قوة العمل الا انه ذات تاثير في النمو الاقتصادي وهذا ما تؤكده الاشارة الموجبة، فكلما ازداد نمو العمل بمقدار وحدة واحدة ازداد النمو الاقتصادي بمقدار (0.103).
  3. تدل النتائج ان لنمو الانفتاح الاقتصادي تاثير ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي عند زيادة وحدة واحدة من نمو التجارة الخارجية يؤدي ذلك الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.691).
  4. ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دور معنوي ومؤثر في النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، فعند زيادة وحدة واحدة من نمو الاستثمارات الاجنبية سيؤدي ذلك الى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (1.683).
  5. وتشير النتائج الى معنوية النموذج ككل وبدرجة عالية وفق اختبار F الاحصائية عند مستوى معنوية (1%) و(5%).
  6. ان معامل التحديد ( $R^2$ ) يفسر (98%) من التغيرات الاجمالية مما يدل على ملائمة النموذج للبيانات، وهذا ما يؤكده معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}$ ).
  6. كما ان النتائج تشير خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات: توصلت الدراسة من استنتاجات يمكن ادراجها كالآتي:

١. اكدت النتائج الاحصائية على ان جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
٢. ان حجم السوق ومعدل الانفتاح الاقتصادي له تأثيراً معنوياً على الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يتفق من منطق النظرية الاقتصادية فالزيادة في التجارة الخارجية يؤدي الى ارتفاع في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
٣. ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض التدفقات في الاستثمارات الاجنبية المباشر والعكس صحيح. وهذا يتفق من منطق النظرية الاقتصادية
٤. اظهر نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر معنويته العالية وفق اختبار F الاحصائية، وملائمته لبيانات الدراسة وفق اختبار معامل التحديد ( $R^2$ ) واختبار معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}^2$ ). كما انه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.
٥. يمارس الانفاق الحكومي تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق من منطق النظرية الاقتصادية.
٦. كما ان لمعدل العمل تأثير في النمو الاقتصادي وهذا ما اشارت اليه اشارته الموجبة، الا انه غير معنوي احصائياً.
٧. ان للتجارة الخارجية تأثيراً معنوياً في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
٨. كما ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دوراً معنوياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
٩. دل نموذج النمو الاقتصادي على المعنوية العالية وفق اختبار F الاحصائية، وملائمته لبيانات الدراسة بدرجة عالية وفق اختبار معامل التحديد ( $R^2$ ) واختبار معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}^2$ ). كما ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### التوصيات:

١. الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب التدفقات لأكبر استثمارات اجنبية مباشرة.
٢. دعم الصناعات التصديرية ذات الكثافة العمالية، فهو يؤدي بدوره الى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما انه يقلل من الاستيرادات.
٣. الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدت الاستثمارات الأجنبية في بعض دول الخليج العربي خلال الفترة السابقة.
٤. العمل على توضيح الإجراءات والفرص الاستثمارية في دولة قطر عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

٥. الاهتمام المتواصل في ايجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الاموال الخارجية والتي بدورها توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية.
٦. فتح التسهيلات إمام المستثمرين الأجانب في كافة القطاعات الاقتصادية خاصةً المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي. ولان ذلك يسهم في زيادة معدل النمو للاقتصاد القطري .

## المراجع:

### اولاً: المراجع العربية:

#### - الكتب:

١. ابو قحف، عبد السلام، 1998. " ادارة الاعمال الدولية"، ط٢، دار الإشعاع، الإسكندرية.
٢. الجبوري، شلال حبيب وعبد، صلاح حمزة، 2000. " تحليل متعدد المتغيرات"، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
٣. السيفو، وليد اسماعيل واخرون، 2006. " مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي- التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة العربية الاولى، عمان، المملكة الاردنية.
٤. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، 2000. "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الاسكندرية، الدار الجامعية، ط2.
٥. كاظم، أموري هادي، 2005. "مقدمة في القياس الاقتصادي"، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الموصل، العراق.
٦. محمد، شيخي، 2012. " طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات"، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

#### - الدوريات:

٧. الأسرج، حسين عبد المطلب، 2005. " سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83.
٨. بو خاري، عبد الحميد، 2012. " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر.
٩. الحطيب، حازم بدر، 2000. " أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٤، الأردن.
١٠. الطعان، حاتم فارس، 2007. " الاستثمار اهدافه ودوافعه"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع عشر.
١١. عمر، دنيا احمد، 2007. " اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق.
١٢. الفارسي، عيسى محمد و الشحومي، سليمان سالم، 2006. " البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى - تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

١٣. الكواز، سعد محمود و العبادي، عمر غازي، 2007. " مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ( ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان، الاردن.
١٤. لبني، عدنان غانم و المسيلي، حسين صلاح، (٢٠٠٣). " دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية ( في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19 ، العدد الثاني.
١٥. مسعداوي، يوسف، 2008. " تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة لحالات بعض الدول العربية "، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثالث.

#### - الرسائل والاطاريح:

١٦. الخشمان، هيثم، ( 2006 ). " إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن(1970-2004)" ، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن .
١٧. الزهراني، بندر بن سالم ، 2004. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1970 - 2000 "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
١٨. العيد، بيوض محمد، 2011 . " تقييم أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية - دراسة مقارنة : تونس، الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
١٩. قويدري، كريمة، 2011. " الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٢٠. الهاشمي، مزاحم محمد يحيى، 1988. " بناء نموذج قياسي للقطاع الزراعي في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

#### - النشرات والتقارير الاحصائية:

٢١. بنك قطر الدولي ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج، 2011. " الاستثمارات الاجنبية المباشرة لدول الخليج".
٢٢. البنك الدولي ،منظمة العمل الدولية ،المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل بالنسبة لبيانات قوة العمل من (1989-2013).
٢٣. صندوق النقد الدولي، البنك المركزي القطري، الاتحاد العربي للكهرباء.
٢٤. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2008

٢٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012. " جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية الواقع والتحديات "، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الثالث، السنة الثلاثون.
٢٦. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (1982-2013) .
٢٧. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2012. " بيئة اداء الاعمال في الدول العربية لعام 2013"، السنة الثلاثون، العدد الرابع.
٢٨. وزارة التخطيط، جهاز الاحصاء في قطر، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر 2008-2009.
٢٩. وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، نافذة على الاحصاءات الاقتصادية لدولة قطر، العدد السادس، الفصل الثالث، (2013-2014)، صفحات مختلفة.

- شبكة الانترنت:

٣٠. منظمة الأمم المتحدة، مجلس التجارة UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي 2001 . وعلى الموقع:  
File: // UNCTAD Press Release htm
٣١. النشرة الاقتصادية لدول الخليج، 2011. وعلى الموقع: www.kuwait.nbk.com
٣٢. جريدة الاقتصادية، 2010. "الاستثمار الأجنبي يتطلع إلى مزيد من التسهيلات في الخليج، العدد 6151. وعلى الموقع:

[http://www.aleqt.com/2010/08/14/article\\_429521.html](http://www.aleqt.com/2010/08/14/article_429521.html)

- المراجع الانكليزية:

- الكتب:

- 33- Gilles y Bertin: que sais-je- L, "investissement international. imprimerie I despresses universitaires de France janvier .
- 34- Gujarati, D. N. 1988; "Basic Econometrics", McGraw - Hill Book Company, New York.
- 35- Intriligator, M. D. & Bodkin, R. G. & Hsiao, C. 1996; "Econometrics Models, Techniques and Applications", Prentice Hall.
- 36- Koutsoyiannis, 1977. "Theory of Econometrics", Second Edition, the Macmillan Press Ltd, London.

37– Mishra, Deepak, 2001. " Inflow Private Capital and Growth, Finance and Development, Vo 138, N 2.

38– Nauro F. Philip Harms and Henrich W. Urspring, 2002. "Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign DI", Journal of Development Economics, vol. 70, No. 4.

– التقارير الاحصائية ومواقع الانترنت

39– P.S. Andersen and P. Hainaut, "Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries," [www.bis.org/pobl/ work61.htm](http://www.bis.org/pobl/work61.htm)1998.

40– OCDE , 1983. "Definitions de rference detaillées des investissements internationaux".

41– UNCTAD/DTCI, UN,1996. "The Nature of Transnational Corporations", Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York.

42–UNCTAD, 2000. " World Investment Report 1999" , UN, New York, USA.

43– Albuquerque, Rui, Loayza Norman & Servén, Luis 2003. "World Market Integration Through the Lens of the Foreign Direct Investors," [.www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm](http://www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm)

44– Tcha, Moon Joong, 2000. "A Note on Australia's Inward and Outward Direct Foreign Investment," [www.balckwell-senergy.com/ link/doi](http://www.balckwell-senergy.com/link/doi).

45–[www.mbt.gov.qa/Arabic/ForeignInvestor/Pages/BusinessFacilitations.aspx](http://www.mbt.gov.qa/Arabic/ForeignInvestor/Pages/BusinessFacilitations.aspx)